لها آثارها الجذرية الكبيرة ليس فقط بالنسبة للبلدان العربية المنتجة والعالم العربي باسره ولكن كذلك بالنسبة للشركات العالمية صاحبة النفوذ الضخم التي ستفقد بذلك كثيرا من نفوذها وسيطرتها مما يستتبع تغيير معطيات السوق العالمية للنفط وتعديل هيكل صناعة النفط العالمية من أساسه ، كما ستكون لها آثار كبيرة بالنسبة للبلدان التي تنتمي اليها هذه الشركات الكبرى المؤممة والتي هي على رأس العالم الغربي الامبريالي اذ ستفقد المزايا المالية — بالنسبة لميزان مدفوعاتها والمزايا الاستراتيجية الكبيرة التي اشرنا اليها خلال هذا البحث . وعلى ذلك فان عملية بمثل هذه الضخامة من المتوقع منطقيا ان يقابلها رد فعل عنيف من قبل الشركات النفطية الكبرى المؤممة والشركات المتضامنة معها والبلدان الرأسمالية الكبيرة التي تنتمي اليها هذه الشركات . وسيكون رد الفعل هذا أعنف ما يكون في الفترة التالية مباشرة للتأميم : اذ من المتوقع ان تحجم الشركات عن شراء نفطنا المؤمم وان تقوم بحملة كبيرة لفرض مقاطعة تامة عليه في الاسواق العالمية للاستهلاك . وقد ينتج عن ذلك توقف مؤقت للصادرات بنسبة كبيرة وانخفاض في دخل البلدان التي تقوم بالتأميم . ولذا فان من الضروري ان تتخذ مقدما التدابير والاحتياطات والترتيبات اللازمة لتلافي تأثير هذا الانقطاع والانخفاض في الدخل، وأفضل طريقة لذلك تكون بالقيام ، مقدما ومن الافضل قبل وضع خطوة التأميم موضع التنفيذ ، بانشاء صندوق مشترك من البلاد التي تقدم على التأميم والمتضامنة معها تغذيه البلدان صاحبة الارصدة الكبيرة ويقدم القروض لمختلف البلدان التي باشرت التأميم حسب احتياجاتها (ولدينا سابقتان سارتان ومشجعتان بهذا الصدد : فقد وضعت الحكومة الليبية سلفة مقدارها مائة مليون دولار تحت تصرف الحكومة الجزائرية عندما قامت هذه الاخيرة بتأميم الشركات الفرنسية في ربيع عام ١٩٧١ . وعندما اقدمت العراق على تأميم شركة الاي. بي. سي. وأممت سوريا جزء خط انابيب الشركة المار في أراضيها — قررت كل من الكويت والسعودية وليبيا تقديم قروض عاجلة للعراق وسوريا لتعويضهما عن الانخفاض في دخلهما اثر تأميم الشركة المذكورة وخط انابيبها المار عبر العراق وسوريا ولسد احتياجاتهما الفورية) . كما ينبغي ان تقام اتصالات مسبقة مع البلدان الصديقة في العالم الاشتراكي والعالم الثالث وكذلك البلدان المحايدة غير الخاضعة لسيطرة الشركات لابرام ترتيبات لتصدير النفط المؤمم مباشرة اليها ، والعمل على تأمين تضامن بلدان منظمة الاوبيك ضمن الحدود المعقولة . وينبغي كذلك ان تقوم البلدان العربية التي تنفذ التأميم بحملة ديبلوماسية كبيرة تبرز فيها حقها المشروع العادل في استعادة سيطرتها على ثرواتها النفطية طبقا لمبادىء القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة حول السيطرة الدائمة للدول على ثرواتها الطبيعية ، كما تعلن استعدادها التام لدفع التعويض المناسب وفقا لتقاليد القانون الدولي وما يجري او جرى عليه العمل مؤخرا في المجتمع الدولي في الحالات المماثلة التي قامت بها بعض البلدان بتأميم ثرواتها الطبيعية واستعادة السيطرة عليها . وينبغي التركيز على ان خطوة التأميم ليست موجهة للبلدان المستهلكة بل اننا على استعداد لمواصلة تزويد هذه البلدان باحتياجاتها من النفط بموجب ترتيبات بيع مباشرة مع التعهد بمواصلة تزويدها بالنفط بالاسعار السارية اذا ما أصرت الشركات المؤممة على عدم شراء النفط وتصديره بمقتضى عقود بيع تبرمها معها البلدان التي قامت بالتأميم . ونحن بكل ذلك نقطع الطريق على الشركات الاحتكارية المؤممة والاوساط الاستعمارية التي تنتمي اليها ونحبط جهودها ومساعيها لتشويه خطوة التأميم العربية وفرض مقاطعة نفطنا في الاسواق في الفترات التالية مباشرة للتأميم . ويجب ان لا تقتصر اجراءاتنا في هذا المجال على الجانب السلبي الدفاعي فقط وانما ينبغي النظر في اتخاذ الاجراءات المضادة ضد البلدان الاجنبية المالكة للشركات او المتضامنة معها لا سيما في مقاطعة نفطنا ، ومن الافضل ان تدرس هذه الاجراءات مقدما وبصورة عملية دقيقة لتكون جاهزة للتطبيق في اللحظة المناسبة ، على